أزمة النفط كشفت احتياج الكويت لخلق مصادر دخل جديدة

«بيان»: القيمة الرأسمالية للبورصة وصلت إلى 28.77 مليار دينار

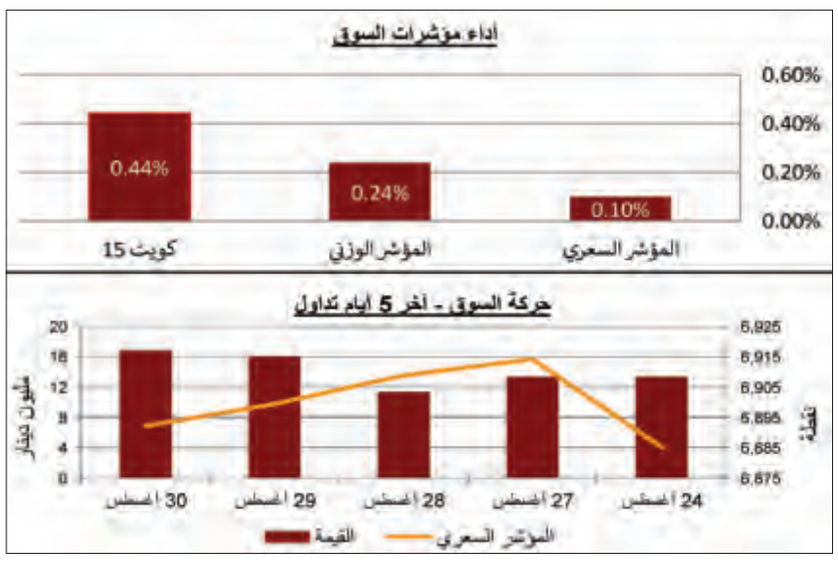

اداء مؤشرات السوق

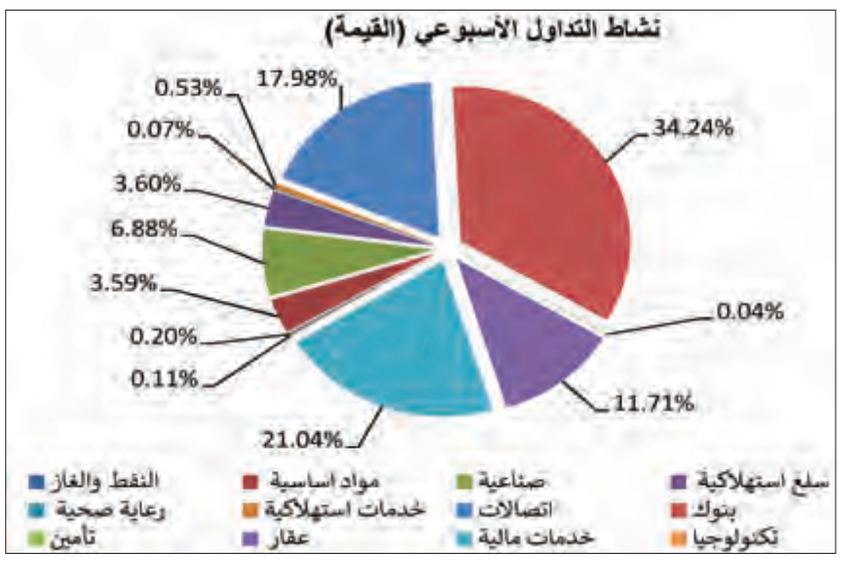

نشاط التداول الأسبوعي

الوزني وكويت 15 تمكنا من الوصول إلى أعلى مستوى إغلاق منذ شهر يناير السابق

19.90 بالمئة نسبة مكاسب المؤشر السعري خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي

الأسهم القيادية استحوذت على نصيب الأسد من عمليات الشراء والتجميع في البورصة

قال التقرير الصادر عن شركة بيان امس الأثنين لقد تمكنت بورصة الكويت من إنهاء تداولات الأسبوع الأخير من شهر أغسطس، والذي اقتصرت تداولاته على أربع جلسات فقط، محققة مكاسب جماعية لمؤشراتها الثلاثة، وذلك على وقع الدعم الذي تلقته من الأداء الإيجابي وعمليات الشراء التي طالت العديد من الأسهم المدرجة في السوق وعلى رأسها الأسهم القيادية والتشغيلية، لاسيما أسهم قطاع البنوك التي تعتبر من أكثر الأسهم الداعمة للسوق خلال الفترة الحالية في ظل تزايد عمليات الشراء عليها واستحواذ بعضها على جزء كبير من السيولة النقدية المتداولة بشكل شبه متكرر، الأمر الذي ساهم في نمو جميع مؤشرات السوق ووصولها إلى مستويات مرتفعة، لاسيما المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذان تمكنا خلال الجلسات الأخيرة التي سبقت عطلة عيد الأضحى المبارك من الوصول إلى أعلى مستوى إغلاق لهما منذ شهر يناير السابق، مما عزز من مكاسبهما على المستوى السنوي، لتصل نسبة ارتفاعهما بنهاية الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري إلى 13.28% و 11.29% على التوالي، فيما بلغت نسبة مكاسب المؤشر السعري خلال نفس الفترة 19.90%.

القيمة الرأسمالية

هذا ووصلت القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت بنهاية الأسبوع الماضي إلى 28.77 مليار دينار كويتي بارتفاع نسبته 0.27% عن مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي بلغ 28.69 مليار دينار كويتي؛ فيما وصلت مكاسب القيمة الرأسمالية للسوق خلال الأشهر الثمانية المنتهية من العام الجاري إلى ما يقرب من 3.36 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 13.22% بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، والتي بلغت آنذاك 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

على الصعيد الاقتصادي، أصدرت مجموعة (أكسفورد بيزنس جروب) تقريرها السنوي الذي يتناول الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في الكويت خلال عام مضى، حيث أكدت فيه أن استراتيجية الحكومة الكويتية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي يجب أن تتضمن خطة واضحة بجدول زمني واضح لكيفية التعاطي مع قضية العمالة في القطاع العام، مشيرة إلى أن الحكومة لم تستجب لتراجع أسعار النفط من خلال تخفيض الأجور أو المزايا المالية التي يتقاضاها موظفو القطاع العام، فوفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن القطاع الخاص سيكون طيلة الخمس سنوات القادمة بدءاً من عام 2017 قادراً فقط على خلق فرص عمل لربع المواطنين الشباب الذين يدخلون سوق العمل، وهو ما يعني أن الحكومة ستضطر إلى توظيفهم بكلفة أكبر على الدولة، بخلاف أنها ستتسبب في ارتفاع البطالة بين المواطنين الشباب وهو ما قد ينتج عنه العديد من الآثار السلبية الاقتصادية وغيرها. ولا يخفى على أحد أن أزمة تراجع أسعار النفط الأخيرة قد كشفت مدى احتياج الكويت لخلق مصادر دخل جديدة تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني بعيداً عن النفط وتعمل على سد عجز الميزانية العامة للدولة التي شهدت في السنوات الماضية تضخم في بند المصروفات الجارية، لاسيما فيما يخص بند الرواتب والأجور الذي تزايد بشكل غير مبرر خلال الأعوام السابقة، مما شكل عبء كبير على ميزانية الدولة التي لم تتحمل تراجع إيرادات النفط. وهو الأمر الذي يتطلب على وجه السرعة حزمة من الإجراءات العملية الفورية، ومنها تفعيل دور القطاع الخاص بشكل يمكنه من المساهمة الفعالة في قيادة قاطرة التنمية الاقتصادية، وذلك بعد أن أثبت القطاع العام عدم قدرته على النهوض بالاقتصاد الوطني بعد أن انفرد بإدارة غالبية المؤسسات والخدمات، مما أدى إلى تخلف الاقتصاد بشكل واضح؛ فقد أصبح دعم القطاع الخاص ضرورة قصوى وملحة في الوقت الراهن ليستطيع أن يساهم في دفع عجلة التنمية واستيعاب بعض العمالة الفائضة، الأمر الذي سيساعد الحكومة في تخفيف أعباءها ويساهم في تخفيض بند الرواتب والأجور، مما سينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الأخير قبيل عطلة عيد الأضحى المبارك، فقد استطاعت مؤشراتها الثلاثة أن تنهي تعاملات الأسبوع في المنطقة الخضراء في ظل عمليات الشراء والتجميع التي استحوذت الأسهم القيادية على نصيب الأسد منها، وهو ما بدا واضحاً على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذان كانا الأكثر تحقيقاً للمكاسب بالمقارنةً مع نظيريهما المؤشر السعري الذي استفاد بدوره من عمليات الشراء الانتقائية والمضاربات السريعة التي شملت بعض الأسهم الصغيرة المدرجة في السوق، مما دفعه لإنهاء تداولات الأسبوع في المنطقة الخضراء. وقد حقق السوق مكاسبه الأسبوعية على الرغم من عمليات جني الأرباح التي كانت حاضرة خلال بعض الجلسات اليومية من الأسبوع، إذ نجحت تلك العمليات في سحب مؤشرات السوق نحو المنقطة الحمراء في بعض الأحيان، لاسيما في جلسة التداول الأخيرة من الأسبوع، الأمر الذي خفف من مكاسبها على المستوى الأسبوعي بعض الشيء.

وعلى صعيد النشاط اليومي، فقد استهل السوق أولى جلسات الأسبوع على ارتفاع شمل جميع مؤشراته في ظل التداولات الإيجابية النشطة وعمليات الشراء التي شملت العديد من الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم القيادية والثقيلة، بالإضافة إلى عمليات المضاربة السريعة التي تم تنفيذها على بعض الأسهم الصغيرة، خاصة الأسهم التي يتم تداولها بأسعار تقل عن 100 فلس.

مؤشرات السوق

أما جلستي الاثنين والثلاثاء، فقد شهدت مؤشرات السوق الثلاثة تبايناً لجهة إغلاقاتها، حيث تراجع المؤشر السعري في ظل عمليات جني الأرباح التي طالت بعض الأسهم الصغيرة، فيما تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحقيق مكاسب إضافية، وإن كانت محدودة، وذلك على وقع استمرار عمليات الشراء الانتقائية التي طالت بعض الأسهم الثقيلة. هذا وشهد السوق في جلسة نهاية الأسبوع تسجيل الخسائر الجماعية لمؤشراته الثلاثة، إذ جاء ذلك على وقع عمليات جني الأرباح التي شملت الكثير من الأسهم التي حققت ارتفاعاً في الجلسة السابقة، سواء القيادية منها أو الصغيرة، وهو الأمر الذي خفف من مكاسب المؤشرات الثلاثة على المستوى الأسبوعي.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,892.10 نقطة، مسجلاً نمو بلغت نسبته 0.10% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 0.24% بعد أن أغلق عند مستوى 430.57 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 984.90 نقطة بنمو نسبته 0.44% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق خلال الأسبوع الماضي تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 6.91% ليصل إلى 14.43 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضاً نسبته 15.68%، ليبلغ 77.80 مليون سهم تقريبا. أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري ارتفاعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 19.90%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 13.28%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 11.29%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الخمسة الباقية. وتصدر قطاع السلع الاستهلاكية القطاعات التي سجلت نموا، حيث ارتفع مؤشره بنسبة 2.05% منهياً تداولات الأسبوع عند 1,083.55 نقطة، تبعه قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي أقفل مؤشره عند 1,062.18 نقطة مرتفعاً بنسبة 1.17%، فيما حل قطاع العقار في المرتبة الثالثة بعد أن ارتفع مؤشره بنسبة 0.88% مقفلاً عند 976.77 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع المواد الأساسية والذي أغلق مؤشره عند 1,310.76 نقطة بنمو نسبته 0.25%.

يستمر عامين ويستقطب متفوقين من عدة جامعات

«بيتك»: انطلاق برنامج «فرصة» التدريبي لتأهيل قيادات المستقبل

فريديرك والمرى ومرزى يتوسطون المتدربين فى حفل افتتاح البرنامج

المري: بيتك رائد في تدريب القدرات الوطنية الشابة بأسلوب علمي

فريدريك: برنامج طموح بمستوى عالمي لتطوير الموظفين

مرزي: نستهدف بناء قدرات شابة تواجه تطورات وتحديات المستقبل

افتتح بيت التمويل الكويتى "بيتك" الدورة الرابعة من البرنامج التدريبى المتميز والفريد " فرصة" الذى يشمل مجموعة مختارة من المعينين الجدد يبلغ عددهم 11 موظفا من اوائل الخريجين من عدة جامعات ، ويستمر على مدى عامين كاملين متضمنا اكثر من 50 برنامج تدريبى وورشة عمل تتعلق بمختلف جوانب العمل فى البنوك الاسلامية والتطبيقات المالية والادارة والتخطيط وغيرها.

ويوفر"بيتك"من خلال البرنامج ورش تعلم وتدريب مع نخبة من المدربين المتميزين ومحاضرات علمية وزيارات ميدانية واختبارات وتقييمات دورية للمشاركين لقياس الاداء والتطوير.

واشادت المسؤولة في ادارة تنمية القوى العاملة الوطنية ببرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة أماني المري فى افتتاح البرنامج ، بجهود "بيتك" في تدريب وتأهيل العمالة الوطنية وفق عمل دؤوب ومتواصل يعتمد على اسس علمية وتنظيمية محكمة، وقالت ان "بيتك" يقدم للهيئة سنويا خطة متكاملة لتدريب العناصر الوطنية من موظفيه خاصة من شباب الخريجين والمعينين الجدد، مؤكدة ان برنامج "فرصة" لاقى نجاحا كبيرا منذ بداية تقديمه عام 2009 واكتسب شهرة كبيرة فى الكويت وخارجها، واصبح مسارا تدريبيا معترفا به تحتذيه العديد من الشركات والبنوك الكبرى على مستوى المنطقة، معربة عن ثقتها فى قدرة المتدربين على تحقيق اقصى استفادة من البرنامج الذى يعد فرصة عظيمة للمشاركين فيه للحصول على اعلى درجات المعرفة بشقيها العملى والنظرى .

من جانبه اكد رئيس الموارد البشرية للمجموعة فى" بيتك"، فريديرك كارستنز ان "بيتك" يهتم بتدريب وتطوير قدرات موظفيه بشكل اساسى ودائم، خاصة من القدرات الكويتية وبالاخص من الشباب، معربا عن فخره واعتزازه بهذه النخبة من المتدربين الاعلى تحقيقا فى الدرجات العلمية، والذين سيحققون اعلى الدرجات ايضا فى حياتهم الوظيفية فى "بيتك" بمزيد من الجهد والعطاء والامانة فى تحمل المسئولية وتطوير قدراتهم الذاتية ووضع امكانياتهم فى خدمة"بيتك" وعملائه.

ودعا فريدريك المتدربين الى الاستفادة القصوى من البرنامج واستشراف ثقافة "بيتك" القائمة على التعاون والتنسيق والالتزام والخدمة المميزة والتطور المستمر، مشيرا الى ان موظف " بيتك" الان عليه ان ينظر برؤية شاملة الى كافة بنوك المجموعة ووحداتها، وان يكون متابعا لانجازاتها، وقادرا على ان يكون عامل اضافة اليها، يضع حلولا ومقترحات لتظل المجموعة المصرفية الاكبر والاكثر شهرة على مستوى العالم.

وقال مدير تنفيذي ادارة المواهب في "بيتك" عماد مرزى ان" بيتك" أطلق البرنامج التدريبي اخذا في الاعتبار المهارات الجيدة والتفوق العلمي الملحوظ للمتدربين وكونهم من الشباب مما يوفر فرصة بناء قيادات شابة تتحمل المسئولية وتتعامل مع تطورات المستقبل وتحدياته، وبالتالي فان البرنامج فرصة كبيرة ل "بيتك" الذى استقطب هذه النخبة من الخريجين، وللمتدربين ليصبحوا الافضل بين نظرائهم من خلال اتخاذهم مسار وظيفى واضح ومناسب لقدراتهم يتمتع بفرص الترقية وعوامل التطوير المستمر للقدرات والطاقات الابداعية وتنمية المواهب الخلاقة.

واضاف مرزى ان البرنامج تنموى سريع الخطى ومتتابع المراحل، سيتواصل على مدى 24 شهرا، يتطرق الى كل ما يتعلق بالبنوك الاسلامية والاقتصاد الاسلامى بشكل عام بالاضافة الى العديد من البرامج التقنية والسلوكية والمهارات،كما يتضمن شقا عمليا يتمثل فى التدريب الميدانى على راس العمل فى فروع "بيتك" محليا ودوليا ومع بنوك اخرى بغرض توفير فرصة الاحتكاك بمختلف الخبرات والاسواق والتعرف على المنتجات والخدمات على تعددها وتنوع اهدافها، وسيطلب من المشاركين فى نهاية البرنامج تقديم مشروع تخرج، بعد اجتياز اختبارات وتقييمات على فترات مختلفة من البرنامج .

JIBLAH
Holding K.S.C.

دعـــوة

لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة جبلة القابضة ش.م.ك. قابضة

يتشرف مجلس إدارة شركة جبلة القابضة ش.م.ك. قابضة بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2017/3/31 والذي سيعقد في تمام الساعة 11:30 من صباح يوم الأربعاء الموافق 20 سبتمبر 2017 في العنوان التالي : مقر الهيئة العامة للصناعة - جنوب السرة - القاعة الرئيسية (2)، وذلك للنظر في جدول الأعمال الآتي :

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/3/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2017/3/31 والمصادقة عليه.
3. مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2017/3/31 واعتمادها.
4. سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادر عن الجهات الرقابية.
5. سماع تقرير التعاملات التي تمت أو التي ستتم مع الأطراف ذات الصلة والمصادقة عليه.
6. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2017/3/31.
7. الموافقة على عدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/3/31.
8. مناقشة إخلاء طرف السادة / أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2017/3/31.
9. تعيين او إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية التي ستنتهي في 2018/3/31، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

ولاستلام بطاقة الدعوة لحضور الاجتماع وجدول الأعمال والبيانات المالية يرجى من السادة المساهمين الحضور إلى العنوان التالي :

الشرق - شارع الشهداء - برج كيبكو - دور 48 - هاتف : 22454062 - داخلي: 444

علماً بأن ساعات العمل الرسمي للشركة من الأحد إلى الخميس من الساعة 8:00 صباحاً الى الساعة 4:00 عصراً .

والله ولي التوفيق ،،

مجلس الإدارة